

ردّ الصحفيين المصريين التقدّميين:

نَهَمَكُم بِالْعَمَالَةِ لِلْمَخَابِرَاتِ الْأَمِيرِكِيَّةِ وَتَدْمِيرِ الْأَقْصَادِ
الوطني وتركيح الشعب امام أعدائه

السيد انور حبيب ، المدعي العام الاشتراكي بجمهورية مصر العربية القاهرة - بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٧٨ نشرت الصحف المصرية ما يفيد انكم قررتم استدعاء ٣٤ صحفيا وكاتبا وفنانا مصريا من الخارج للحضور امامكم للتحقيق معهم فيما نسب اليهم من انهم يكتبون من الخارج مقالات او يدلون بأحداث اذاعية تعبر عن معارضة للسياسات التي ينتهجها النظام الحاكم الآن في بلدنا . كذلك نسبت للصحف المصرية ووكالات الانباء لكم تصريحات تتضمن تهديدات بتوجيه تهمة الخيانة العظمى لمن ثبتت ضده تلك المزاعم ، وبإسقاط الجنسية عن من يرفض الاستجابة لاستدعاء الصادر عنكم . ان الموقعين على هذه المذكرة ، وهم بعض المشمولين بما قيل انه قرار استدعاء منكم ، يودون ان يضعوا امامكم ، وامام شعبنا وامام الرأي العام العربي والعالمي ، رأيهم في ذلك الاستدعاء ، وفي الملبسات المحيطة به :

اولا - ان القضايا التي يقال انكم تريدون استدعاءنا للتحقيق معنا بشأنها هي قضايا سياسية جادة ، تتعلق بالمصالح العليا لشعبنا ووطننا . ونحن نرفض مناقشة هذه القضايا الجادة والخطيرة في اطار مهزلة من الاجراءات القمعية والتعسفية هدفها المعلن على لسان رئيس الدولة هو قمع كل معارضة لسياساته حتى يكون طليق اليدين في التصرف بمقدرات شعبنا ووطننا ، هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى ، فان تلك القضايا التي تريد استجوابنا بشأنها هي من صميم المسائل المتعلقة بحرية الضمير والعقيدة التي يكفلها الدستور ، وتكفلها كل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، ومن هنا فاننا نرفض مبدأ التحقيق معنا بشأنها ، حيث لو قبلنا بذلك فاننا نكون شركاء لكم في تشويه صورة بلدنا كبداية تنتهك فيه اهم اركان حقوق الانسان وهي حرية الضمير والعقيدة . من ناحية ثالثة ، فاننا نعتبر وجودنا في الخارج ، والدور الذي نقوم به ، وخاصة بعد موجة القمع الاخيرة ، هو ضرورة وطنية وقومية ، لذلك فاننا لا نرفض وحسب الاستدعاء الموجه منكم الينا ، بل اننا نعلن استمرارنا في اداء مهمتنا الوطنية في الخارج ، دفاعا عن وطننا وشعبنا الذي يريد النظام الحاكم حاليما ان يغتال مصالحه السياسية والاقتصادية والثقافية دون ان يكون هناك من يفضح جريمتهم امام الرأي العام العربي والعالمي .

ثانيا - اننا نود ان نلفت نظركم الى ان هناك امورا لا ينبغي الاقتراب منها الا بكل حذر ودقة مثل موضوع الخيانة العظمى وموضوع اسقاط الجنسية . وبهنا ان نحذركم انكم اذا ما لعبتم باستغلاف بهذه الامور ، فانكم لن تكونوا قد وقعتم وحسب في فخية توجيه تهمة باطلا الى مواطنين شرفاء ومناضلين صادقين عن مصالح شعبهم ووطنهم ، بل انكم ستثورون في جريمة اساءة استخدام منصبكم للتستر على ، والدفاع عن اولئك الذين يخونون الوطن والشعب فعلا .

اما جنسيتنا المصرية فهي ابدنا لم تكن منحة منكم او ممن تمثلون حتى يكون لكم حق التصرف بها . ان جنسيتنا المصرية بحكم الانتماء لتراب مصر تتعمق جذورها بفضل نضالنا الطويل وتضحياتنا التي لا حصر لها دفاعا عن مصر ، وعن حرية مصر وعن شرف مصر . ان انتماءنا لمصر هو اعمق واغنى عشرات المرات من انتماء الذين يتجاسرون على الحديث عن امكانية اسقاط الجنسية عنا .

السيد المدعي الاشتراكي بعد هذه المقدمة فيما يتعلق بالشكل ، فاننا نتطرق الى الموضوع : اننا سننطلق من افتراض انكم تعون حقيقة مهمتكم بحكم قانون انشاء المنصب الذي تشغلونه ، اي منصب المدعي العام الاشتراكي ، وانكم تحترمون التزاماتكم التي يملها عليكم توليكم هذا المنصب ، والقسم الذي اقستموه عند توليكم ، انكم بحكم القانون مطالبون بالتحقيق فيما يضر بأمن الوطن وسلامته وبمصالح الشعب .

فاننا نطالبكم ، بدلا من التحقيق معنا ، ومع غيرنا وتأسيسا على ذلك ، فاننا نطالبكم ، بدلا من التحقيق معنا ، ومع غيرنا من الكتاب والصحفيين والفنانين داخل ارض الوطن ، ان تحققوا في الوقائع التالية :

١ - ما نشرته صحيفتنا « واشنطن بوست » و « الهيرالد تريبيون » الامريكيتين بتاريخ ١٠ ابريل ١٩٧٧ منسوبا الى مصادر عليا من وكالة المخابرات المركزية الامريكية من ان رئيس الدولة المصري محمد انور السادات كان طوال سنوات عميلا لهذه الوكالة يتقاضى راتبا منتظما لقاء خدماته لها ، وان الذي قام بتجنيد المخابرات المركزية الامريكية هو كمال ادهم مستشار النظام السعودي والذي وصفته الصحيفتان بأنه العميل رقم ٢ للمخابرات المركزية في الوطن العربي .

ان رئيس الدولة لم يصدر اي بيان ينفي فيه ، او يفسر ، او يحتج على ما نشرته الصحيفتان خلافا لما فعله غيره من الساسة العرب او العالميين الذين نسبت اليهم نفس التهمة ، مما يعني ان رئيس الدولة لم يكن في وضع يسمح له بنفي هذه التهمة الخطيرة ، والتي ان ثبتت فانه يقع بذلك تحت طائلة المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى . ان مهمتكم ، يا سيادة المدعي العام الاشتراكي ، هي التحقيق في هذه الواقعة - التي ان ثبتت - فانها تعني ان الذي يتولى امور وطننا وشعبنا بصلاحيات غير محدودة ، هو عميل ماجور لمخابرات دولة اجنبية ومعادية .

٢ - ان رئيس الدولة الحالي محمد انور السادات ، ومنذ توليه هذا المنصب ، انقلب على مجمل السياسات الخارجية والداخلية التي سارت عليها بلدنا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، والتي كانت في اتجاهها العام تتجاوب مع اماني شعبنا الذي ناضل من اجلها منذ بدأت ثورته الوطنية بقيادة عرابي . ان السياسات التي دمرها رئيس الدولة الحالي هي التي بفضلها كان استكمال وتعزيز استقلالنا السياسي والاقتصادي ، وهي التي حققت قدرا غير هين من النمو والازدهار لاقتصادنا الوطني وادت الى تحسن ملموس في مستوى مواطنينا ماديا وثقافيا . كما ان تلك السياسات هي التي عززت دور مصر العربي القيادي ، واعطتها مركزها الدولي الممتاز .

ان الانقلاب على هذه السياسات الحق اضارا فادحة بوطننا وبمصالح شعبنا ، والتحقيق في ذلك هو صميم مهمتكم . فلقد ادى الارتداء في احضان الامبريالية الامريكية والرجعية العربية الى الانتقاص الفاضح من سيادتنا الوطنية والى تهديد خطير لاستقلالنا السياسي ، ويبدو ذلك واضحا من تزايد نفوذ الدوائر الرجعية العربية والامبريالية الامريكية في مواقع صنع القرار السياسي في مصر وادى ذلك الى تخريب علاقات بلدنا باشقائنا العرب الوطنيين والتقدميين وباصدقائنا العالميين وخاصة الاتحاد السوفياتي ، وكلاهما كان مصدرا لدعم

غير محدود وغير مشروط سواء لتنمية قدراتنا الاقتصادية او لدعم قدراتنا الدفاعية . ان تدمير اقتصادنا الوطني عن طريق ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي ، واعادة فتح الباب على مصراعيه امام الرأسمالية المحلية والعالمية لنهب ثرواتنا القومية ، واعتصار جهد شعبنا الكادح في الريف والمدينة ، والجماعة الحقيقية التي جلبتها هذه السياسة على قطاعات واسعة من جماهير شعبنا ، وكذلك تخريب القدرة الدفاعية لجيشنا عن طريق ما يسمى بتنويع مصادر السلاح ، كلها حلقات من مخطط خبيث هدفه في النهاية تركيع شعبنا امام اعدائه الصهاينة والامبرياليين ، وتحويل وطننا من قلعة طليعية للتحضر ، الى قاعدة للنشاطات الامبريالية والرجعية والصهيونية المعادية لمصالح وطننا العربي ولمصلحة التقدم والتحرر والسلام في منطقتنا وفي العالم . فاذا لم يكن كل ذلك هو الخيانة العظمى فماذا تكون اذن ؟

قرارات حلف
الاطنطي
السرية بالتدخل
في المنطقة
العربية
وافريقيا

ذكرت صحيفة « اخبار اليوم » القاهرة وثيقة الصلة بالسفارة الامريكية في عدد ٣ الجاري ان الاجتماع السري لدول حلف الاطنطي في واشنطن قد اتخذ قراراتين هامتين يتعلقان بالمنطقة العربية وافريقيا .

واضافت الصحيفة ان القرار الاول يدعو امريكا والدول الحليفة لها الى بذل مجهود اكبر نحو ما اسمته بحل « القضية العربية » عن طريق فرض « تسوية » شاملة في المنطقة تدعيما لنظام السادات الذي يستطيع - في رأي دول الحلف - تنفيذ هذه التسوية ! وقد جاء هذا القرار بعد الفشل الذي يتوقعه الحلف للمبادرة الساداتية .

اما القرار الثاني فيتعلق بمساندة التدخل العسكري الغربي في افريقيا وتدعيمه بالاسلحة والجنود استمرارا للنهج الذي اتبع في زائير وتشاد والصحراء الغربية .

ويربط بعض المراقبين بين ما نشرته الصحيفة القاهرة وبين الحلف المطروح عقده بين السعودية - والنظام الاردني - والمصري من ناحية وبين زيارة « الجمسي » والوفد العسكري المرافق له لواشنطن من ناحية اخرى ، التي ادعى النظام الساداتي ان هدفها هو بحث ابعاد التعاون العسكري بين البلدين ! ! بينما كشف مراسل اذاعة العدو الصهيوني في واشنطن عن « ان المصريين يدعون انهم ينفذون برنامجا استراتيجيا بالغ الاهمية للحد من المؤامرات السوفياتية في افريقيا ، وانهم يطالبون من هذه الزاوية بدراسة متطلباتهم العسكرية خارج مسألة ميزان القوى في الشرق الاوسط » !

وفي تعليق صحيفة « الاهرام » الرسمية على زيارة الجمسي قالت « ان الامريكيين متشوقون للاستماع الى اراء الجمسي حول التسلل السوفياتي الكوبي في افريقيا وحول الدور الذي يمكن للدول الافريقية (العميلة) ان تلعبه للدفاع سوية عن امنها » !

٣ - ان رئيس الدولة قد اضطر للاعتراف امام مجلس الشعب في خطابه يوم ١٥ مايو ١٩٧٨ بأنه استولى على مليون جنيه استرليني محولة من امير قطر الى خزنة الدولة ووضعها في حسابه الخاص - وانه نسيها - ان القصة التي اوردها رئيس الدولة لتبرير هذه الواقعة بعد افتضاحها لا تقع احدا ، وانما هذه الواقعة في حد ذاتها تحتاج الى تحقيق اضافة الى انها مؤثر يوحى باحتمال ان تكون هناك وقائع اخرى مشابهة من التلاعب بأموال الدولة . ومهمتكم يا سيادة المدعي الاشتراكي : هي التحقيق في ذلك .

٤ - اننا نطالبكم ايضا بالتحقيق في وقائع تمويل لبعض اجهزة الاعلام الرسمية ، وبعض المؤسسات التعليمية من جانب دوائر امبريالية امريكية ورجعية عربية لتشجيعها على المضي في تضليل شعبنا ، وتزييف الحقائق عليه ، وتخريب وجداننا القومي ، وتدمير فضائلنا وقيمنا الوطنية والقومية واشاعة الثقافات المهترئة والقيم المتدهورة .

٥ - كما نطالبكم بالتحقيق في عملية تحويل جيشنا الوطني عن المهمة التي منوها الشعب كل شيء من اجل القيام بها وهي تحرير الارض المحتلة ، التي جيش يخدم المصالح الاحتكارية الغربية في زائير ، وبدعم المؤامرات الامبريالية في افريقيا ، ويحمي أنظمة معادية لشعبنا كما هو الحال في السودان وتشاد ، ويعتدي على شعب عربي شقيق كما حدث مع ليبيا .

ان هذا بكل المواصفات السياسية والدستورية والقانونية عمل تنطبق عليه كل مواصفات تهمة الخيانة العظمى .

٦ - وقيام رئيس الدولة بزيارة قادة العدو في القدس المحتلة يومي ١٩ و ٢٠ نوفمبر بقرار انفرادي ، منتهكا بذلك احكام الدستور الذي وضعه هو ، وميثاق الجامعة العربية ، وقرارات مؤتمرات القمة العربية في الخرطوم والرباط والجزائر والمبادرات السرية التي اجراها مع قادة العدو دون ان يطلع عليها اية جهة مصرية ، والتعهدات والتنازلات التي قدمها للعدو ، واخطرها انتهاء حالة الحرب ، والاعتراف بالعدو وفتح الحدود معه ، وهي كلها امور تمس المصالح العليا للوطن ولامة العربية ، ولا يمكن لرئيس دولة ان يتصرف فيه بمفرده .

ان ما فعله رئيس الدولة بزيارته للقدس المحتلة وما يترتب عليها ، هو الخيانة العظمى بأجل معانيها ، وليس مجرد كتابة مقالات تنتقد هذه الخيانة .

٧ - وما ارتكبه رئيس الدولة بزيارته للقدس المحتلة ، وما يترتب عليه من اعتراف بكيان اغتصابي عنصري ، وما لحق ذلك من اتفاقات حول ما يسمى بحلول للقضية الفلسطينية ، هي في جوهرها تصفية للقضية الفلسطينية ، كل هذه الامور لا يملك ان يتصرف بها ، وتمثل اعتداء غادرا على الشعب الفلسطيني وعلى قيادته المعترف بها عربيا ودوليا ممثلا شرعيا وحيدا له .

ان معاداة تصفية القضية الفلسطينية على النحو الذي يقوم به رئيس الدولة في مصر ، هي عمل مضاد لمصالح شعبنا ووطننا ومصالح الشعب العربي الفلسطيني ، وعدوانه على حقوقه المشروعة وخاصة حقه في تقرير مصيره على ارضه ، هي عمل معاد لكل اماني وتطلعات امتنا العربية في التحرر والاشتراكية والوحدة حيث ان الوجه الاخر لهذه السياسة هو تعزيز ودعم الكيان العنصري الصهيوني الذي يشكل اداة اساسية للمخططات الاجبريالية المعادية لتحرر وطننا العربي ولوحدته وتقدمه .

السيد المدعي العام الاشتراكي : هذه هي التهم التي نوجهها للنظام الحاكم حاليا في بلادنا ولرئيسه على وجه التحديد ، والتي انتم مطالبون بحكم منصبكم بالتحقيق فيها . انها في نفس الوقت منطلقات موقفتنا من هذا النظام ، والتي على اساسها نعتبر ان مهمتنا الوطنية والقومية هي الاستمرار في معارضته والنضال ضده حتى يتخلى عن هذه السياسات ، او يتخلى عن موقع التحكم في مقدرات شعبنا .

المجد والخلود لشهداء شعبنا وجيشنا
المجد والخلود لشهداء الثورة الفلسطينية والامة العربية
والنصر لنضال شعبنا وامتنا .

سعد زغلول فؤاد ■ طاهر عبد الحكيم ■ سعد التائه

عبد المنعم الغزالي ■ فتحي خليل ■ ابراهيم عبد الجليل

صافيناز كاظم ■ احمد عز الدين